جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University
of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات و الحلول

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

المعوقات والحلول

ضمن المحور الخامس :

(العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

((دور المصالحة الوطنية في تعزيز العدالة الاجتماعية في ليبيا

" السياقات . المسارات "))

الباحث : الدكتور عمر حسين الصديق بوشعالة

مكان العمل: متعاون في الجامعات الليبية

الدرجة العلمية : محاضر.

التخصص العام : علوم سياسية التخصص الدقيق : نظم سياسية

0928381045 osbbht@gmail.com

1444هـ - 2023 م

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة على تسليط الضوء على عملية المصالحة الوطنية في أبسط معانيها للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الديمقراطي الصحيح، من خلال سياقات محددة، ووفق مجموعة من المسارات. إن المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية أو صراعا تداخلية، وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية...إن الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الاجتماعية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع العدالة الاجتماعية.

الكلمات الدالة: المصالحة الوطنية، العدالة الاجتماعية، السياقات، المسارات، التسامح.

Study summary:

This study aims to highlight the process of national reconciliation in its simplest sense, a process of national consensus on the basis of which a relationship is established between political and societal parties based on tolerance, justice, and the removal of the effects of past conflicts to achieve social justice among all segments of society, in order to ensure the correct democratic transition, through contexts specific, and according to a set of paths. National reconciliation is an inevitable result that countries that suffer from fundamental differences or internal conflicts usually go through, and it is one of the most important elements of any political settlement...The right path to achieving comprehensive national reconciliation in Libya requires the adoption of appropriate mechanisms of social justice; Therefore, it is important to study national reconciliation alongside social justice.

Keywords: national reconciliation - social justice - contexts – tracks – tolerance.

مقدمة

غالباً ما تطالب المجتمعات التي تعيش مرحلة انتقالية بتفسير مدى وطبيعة العنف أو الانتهاكات التي وقعت سابقا، فمن ناحية يتوجب على الدولة مواجهة تركة الماضي وآثارها السلبية سواء كانت سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية أم أمنية، ومن ناحية أخرى عليها مواجهة التحديات المستقبلية في سبيل بناء السلام، ومن أبرز متطلبات تلك المرحلة "المصالحة الوطنية"، حيث تستدعي المصالحة الوطنية التفكير العميق من قبل كافة الأطراف من أجل إنهاء الأشياء غير المرغوبة وإيجاد الحلول الإبداعية للمشاكل العميقة لتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا فان عملية المصالحة تنظر إلى القضية كفرصة سانحة لاستكشاف وفهم وتغيير الأسباب والأنماط التي تتسبب في إشعال فتيل النزاعات داخل المجتمع، وهذا يتطلب بشكل أو بآخر ربط مضمون القضية المطروحة وما يصاحبها من مشكلات وخلافات بالهياكل الفاعلة في المجتمع وبالتالي حلها بشكل جذري. [1]

المصالحة الوطنية في أبسط معانيها "عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الديمقراطي الصحيح، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات" [2]

إن المصالحة الوطنية نتيجة حتمية تمر بها عادة الدول التي تعاني من خلافات جذرية أو صراعات داخلية، وهي تعد من أهم مفردات أي تسوية سياسية...إن الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنبا إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديدا كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

---

[1] فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية ، بيروت، دار النهضة العربية،1997م، ص18.

[2] Jamal Benomar, "Justice after Transition>, in Neil J. Kritz ed. "Transitional Justice: How Emerging Democracies Reckon with Former Regimes, Vol. I, General Considerations, United States Institute of Peace Press, Washington, D.C. 1995, p. 32.

كما أن غياب العدالة الاجتماعية في ليبيا سببه الأول هو الانقسام السياسي الذي تشهده البلاد وما يلحقه من تبعيات كالنزاعات المسلحة وإقفال مصادر الموارد التي يعتمد عليها الاقتصاد وبروز قضايا إنسانية كالنازحين والمهجرين داخل البلاد وخارجها، والصراع الذي يظهر بين الفينة والأخرى ما بين المكونات المختلفة للهوية الليبية قد يبدو سبباً في عرقلة ترسيخ مفهوم العدالة الاجتماعية، وحتى يتم تطبيق العدالة الاجتماعية في ليبيا بجب ان تكون هناك مصالحة وطنية شاملة في ليبيا. [1]

إن المصالحة كمشروع مجتمعي طويل الأمد تعني إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية ومتكاملة، محددة، ودقيقة، تسترشد بالمبادئ الأساسية المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة وتخضع لمضمون القانون الدولي وإجراءاته الملزمة والآمرة للدولة وحكوماتها المتعاقبة. [2]

أهداف الدراسة: .

تهدف هذه الورقة إلى جملة من الأهداف أهمها:

1: . إنَّ المصالحة الوطنية مهمة جدا بالنسبة لمجتمعنا في هذا الوقت الصعب وتعتبر عنصرا حاسما في الانتقال إلى العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في البلاد.

2: . التعرف على الدور التي تقوم به المصالحة الوطنية في تحقيق العدالة الاجتماعية في ليبيا.

3: . توضيح العلاقة بين المصالحة الوطنية في ليبيا والعدالة الاجتماعية.

4: . إبراز أهمية دور العدالة الاجتماعية في المصالحة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة التطرق لموضوع المصالحة الوطنية لما تمثله من أهمية حيوية لاسيما في ظل الانقسامات والصراعات السياسية ما بين القوى السياسية إلى جانب دورها في تجاوز عقد الماضي السياسية وإرساء أطر صحيحة للمستقبل والوصول إلى العدالة الاجتماعية، إن المصالحة الوطنية

---

[1] فاطمة الزهراء قطيش، ماذا تعرف ليبيا عن العدالة الاجتماعية، مؤسسة فريدريش ابيرت، 2020م
https://mena.fes.de/ar/blog-ar/singleblog-ar

[2] محمد بوجحر، المصالحة الوطنية من أجل المصلحة الوطنية، صحيفة ليبيا اليوم، 2013م.
http://libyaalsalam.net/?p=6982

أصبحت شيئاً ضرورياً بعد الأوضاع التي جرت في ليبيا حيث باتت سياسة العنف والاحتراب هي السائدة هناك.

منهجية الدراسة:

موضوع المصالحة الوطنية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في ليبيا من المواضيع التي تحتم على الباحث استخدام منهج دراسة الحالة ذلك أن الأمر يتعمق بتطبيق ودراسة حالة ليبيا من هذه المصالحة الوطنية، أضف إلى ذلك يعتبر البحث الحالي من البحوث والدراسات الوصفية "Studies Descriptive"التي تهدف إلى وصف موضوع البحث وتحديد مفاهيمه ورصد الجوانب الهامة فيه.

المشكلة البحثية:

لا تزال الأوضاع في ليبيا موضع جدل والمشاكل عديدة منها إعادة البناء والمهجرين والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وتطبيق المصالحة في ظل هكذا ظروف أمر صعب وحتى السياسيين والأكاديميين تباينت تفسيراتهم ومقاصدهم فالبعض يتحدث عن مصالحة سياسية ضعيفة، والأخر يتحدث عن مصالحه اجتماعية واسعة، مع ذلك لم يتم تحديد ماهية المصالحة المطلوبة وعقدها من قبل الأطراف المعنية جميعها، وللإجابة عن هذه الإشكالية انطلقنا من فرضية مفادها "**يجب إيجاد أرضية للمصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا، وتقدّم التوافق على الاختلاف، والإصلاح على الإفساد والتسامح على العنف من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية**"؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: . يفترض الباحث أنه كلما كانت جهود الليبيين نحو تحقيق المصالحة الوطنية كبيرة كانت العدالة الاجتماعية فيها قائمة.

الفرضية الثانوية: . يفترض الباحث أنه كلما تحققت العدالة الاجتماعية في دولة ما كما دل ذلك على وجود مصالحة وطنية.

في هذه الدراسة توجد مجموعة من التساؤلات التي تشكل أساسا لفحص فرضيات البحث، وهي:

. ما مفهوم المصالحة الوطنية؟

. ما مفهوم العدالة الاجتماعية؟

ـ ما العلاقة بين المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية، وكيف تنعكس هذه العلاقة على عملية الاستقرار؟

. ما سياقات ومسارات المصالحة الوطنية في ليبيا.

. هل تؤثر المصالحة الوطنية في ليبيا على العدالة الاجتماعية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا الورقة إلى ثلاثة مباحث، وهي المبحث الأول ماهية المصالحة الوطنية وأهدافها وعواملها وشروطها، أما المبحث الثاني مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها وعناصرها معوقاتها، والمبحث الثالث سياقات ومسارات المصالحة الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية، ثم خاتمة ونتائج وتوصيات.

المبحث الأول ماهية المصالحة الوطنية وأهدافها وعواملها وشروطها

أولا: . ماهية المصالحة الوطنية:

عرف مفهوم المصالحة الوطنية في الأدبيات السياسية المعاصرة العديد من التسميات والتداخلات مع العديد من المفاهيم والمصطلحات المشابهة أو ذات العلاقة كالحوار السياسي، وقانون الرحمة، والوئام المدني وكل هذه المصطلحات المتداولة كمترادفات تشير في المحصلة النهائية إلى مفهوم المصالحة الوطنية ومع كون موضوع المصالحة موضوعا متعدد التخصصات ويحتاج إلى دراسته من جوانبه المتعددة إلا، أن أغلب الباحثين يتوقفون عند حدود بناء الثقة المتبادلة وتجاوز مراحل حل النزاعات إلى إرساء سلام مستقر، فيمكن **تعريف المصالحة الوطنية لغة:** في أصلها اللاتيني بمعنى الرجوع إلى المجلس (reconcile) **أما اصطلاحا:** فتعرف المصالحة الوطنية على أنها "صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليها لإنقاذ الوطن من أزمته"، أو هي "السعي المشترك نحو إلغاء العوائق وتصحيح ما ترتب عنها من مآسٍ وأخطاء وانتهاكات وجرائم والنظر بتفاؤل إلى المستقبل المشترك".[1]

وتعرف المصالحة "بفاعلية ولا قطعية لكونها تأخذ أشكالا ومسارات ومسميات متعددة فإنها تضع تعريفا ترى أنه يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السابقة مفاده " هي عملية التصدي لإرث العنف الماضي وإعادة بناء العلاقات التي كسرت بطريقة بناء إيجابية، عن طريق الاعتراف المتبادل بمعاناة الماضي وتغيير المواقف والسلوكيات المدمرة إلى علاقات بناء لخلق سلم مستدام.[2] ويمكن أن نجد العديد من أنواع وأشكال المصالحة الوطنية تختلف باختلاف المسار والامتداد الزمني وكذا التطور التاريخي لهذه المصالحة فنجد مصالحة من أعلى إلى أسفل وأخرى من أسفل إلى أعلى والمصالحة المحددة بزمن والمصالحة الممتدة عبر فترات زمنية وغيرها، إلا أن كل هذه الأشكال كلها لابد لها من أن تدور في فلك العناصر التالية:

- السعي إلى احترام الثوابت الوطنية والعمل على الارتقاء بالوطن الموحد.

---

[1] فضيلة حاج محمد، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الامن وتحولات القوة العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، الجزائر، 2017م، ص ص 326-328.

[2] حنان عز العرب خالد، دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الافريقية. القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015م، ص 37.

- الابتعاد عن صراعات الماضي التي تعمل على التفرقة والتنافر.
- العمل على تحقيق الأمن والاستقرار والتضامن ونبذ الفرقة والصراع.
- تعزيز مفاهيم الصفح والاحترام المتبادل والعيش المشترك وبناء جسور التواصل.
- تعزيز الشعور بالانتماء والإرادة للعمل الجماعي والمواطنة الفعالة والتوافق حول القضايا المصيرية. [1]

إن الربط بين العناصر السابقة الذكر تعطينا تعريفا إجرائيا يمكن الاعتماد عليه في تحليلنا للموضوع وهو: "أن المصالحة الوطنية هي كل سعي لمعالجة إرث الماضي وأخطائه بتعزيز مفاهيم الصفح والعفو والعيش المشترك للوصول إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتوافق حول القضايا المصيرية". [2]

يعتقد العديد من الباحثين أن المصالحة الوطنية مثلها مثل العملية الديمقراطية تحتاج إلى ترسيخ باعتماد عدة آليات وأهم هذه الآليات هي استجلاء الحقيقة والبحث عن من يقف وراء أخطاء ومآسي الماضي من جهة وضرورة طلب العفو والصفح على المذنبين والجناة ممن ارتكبوا في حقهم تلك الفظائع والخطايا وهو ما سيعطي طابع الرسمية والديمومة لمشروع المصالحة الوطنية بين مختلف الأطياف والتشكيلات الاجتماعية، وإلا فإن الفكرة التي ستسيطر على الضحايا والمصابين ستكون هي الانتقام من الجناة وأخذ حقهم بالقوة ممن تسببوا لهم بالآلام والمآسي. وهنا يتضح جليا مكانة لجنة أو لجان الحقيقة والمصالحة والتي يأتي دورها هنا للعمل على وضع الأسس الحقيقية والمتجذرة للمصالحة الوطنية بغرس قيم العفو والصفح بعد أن تتضح الحقيقة لتعود الحقوق لأصحابها وهو ما يطلق عليه اسم الترسيخ. [3]

---

[1] عبد الحسين شعبان، الصفح والمصالحة، مجلة يتفكرون، العدد 6، الرباط ، 2014م، ص6.

[2] سامي ابوعجيلة عيسى واخرون ، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ،العدد السادس ، 2018م، ص 28.

[3] عمر عبد الحفيظ شنان، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: المفاهيم والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015م، ص 100.

ثانيا: . أهداف المصالحة الوطنية:

لقد شكلت السنوات الاخيرة مرحلة رسمت لها أهداف فيما يتعلق بفض النزاعات وإجراء المصالحات بين القوى المتنازعة سياسيا واجتماعيا وكانت الأهداف من تلك المصالحة الوطنية ما يلي:

1) معالجة وتضميد الانقسامات الحاصلة في المجتمع الناتجة عن انتهاكات حقوق الانسان.
2) تعزيز التعايش المشترك بين أبناء الشعب الواحد وتحقيق السلم الأهلي.
3) تضميد جراح المجتمع والأفراد لا سيما من خلال الكشف عن الحقيقة.
4) اعطاء العدالة للضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم .
5) استعادة سيادة القانون والقضاء.
6) ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الانسان. [1]

ثالثا: . شروط وعوامل المصالحة الوطنية

أن تسوية النزاعات عن طريق المصالحة الوطنية يتطلب توافر عدة شروط، ولعل من أهم هذه الشروط الآتي:

1) اتفاق واستعداد الأطراف المتنازعة العلني على اختيار طريق المصالحة والرضا بنتائجها.
2) اللجوء إلى الهيئة العليا للمصالحة الوطنية وقبول الأطراف المتنازعة بها كوسيط.
3) لابد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكا لحقوق الإنسان والاقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في اهدار حقوق الأبرياء ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية. [2]
4) لا بد من توفر الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف والتي يكون سببها النظام بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر ويعمل به.
5) بذل كل الجهود من أجل الكشف عن جميع المختفين والمفقودين وتحديد صور اختفائهم والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور على ذويهم.

---

(1) ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية عبى السلم الاجتماعي في ليبيا، ورقة عمل مقدم إلي مؤتمر العملي الثالث للمصالحة الوطنية كلية الآداب جامعة الزاوية 12–13 ديسمبر 2021م. ص 508.

(2) عبد المجيد أحمد بيوك، أهم مقومات المصالحة الوطنية، 2012م.
http://www.shaffaflibya.com.

بالإضافة إلى هذه الشروط توجد عوامل نجاح المصالحة الوطنية: .

أ- **تقديم الحل السلمي للنزاع:** ترتبط المصالحة الوطنية بضرورة وضع حل سلمي للنزاع ويجب أن يكون هذا الحل يرضي الطرفين معا الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية، حيث يعتبر هذا الشرط حاسما لمعالجة أي خلاف.

ب- **تبادلية الالتزامات:** تعتبر التبادلية من العوامل المهمة لنجاح مسار المصالحة الوطنية، حيث تكون هذه التبادلية بين طرفي النزاع في الالتزامات الرسمية وغير الرسمية، حيث سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة. [1]

ت- **انخراط القادة في المسار السلمي:** ومعني ذلك عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وفي علاقات الثقة التي تجمعهم بالرغم من المعارضة التي قد تقع داخل نفس الجماعة وذلك من أجل إعاقة المسار السلمي، لذلك ينبغي على القادة تجاوز تلك المعوقات وإظهار إصرارهم على مواصلة مجهودات السلام.

ث- **دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية:** تحتاج المصالحة الوطنية إلى مشاركة الأفراد والجماعات والمنظمات بهدف اقناع المترددين أو المعارضين من الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية، كما تحتاج هذه الأخيرة إلى مقاربة فعالة لتمكين العلاقات السلمية بين أعداء الأمس، لذلك تتطلب المصالحة الوطنية إقناع كل الأطراف بأنها هدف لا بد من بلوغه.

ج- **تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم مسار المصالحة الوطنية:** وهذه المؤسسات تشمل المؤسسات الاجتماعية، الثقافية والتربوية، حيث ينبغي على هذه المؤسسات تجنيد نفسها لدعم المصالحة الوطنية .

ح- **دعم محيط الدول:** وهو عامل مهم، لأنه يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة ذلك إنه عندما يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصا بتسوية سلمية معينة يسهل المسار ويشجع

---

[1] Sanam Naraghi Andrlini, Camille Pampell Conaway & Lisa Kays: "Transitional justice and reconciliation", p. 11.
line http://tavaana.org/sites/default/files/49_transitional_justice.pdf .

الأطراف على تجاوز الصعوبات، كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقا ملموسا لمواصلته. إذن هذه الشروط والعوامل تتداخل فيما بينها وفق إستراتيجية مسطرة من طرف الدولة، كما تحتاج إلي توفير الجو الملائم والوقت الكافي المناسب بغية نجاح المصالحة الوطنية. [1]

المبحث الثاني مفهوم العدالة الاجتماعية وأبعادها وعناصرها معوقاتها

أولا: . مفهوم العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتهى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة ولا تجور فيها الأجيال الحاضرة على حقوق الأجيال المقبلة، والتي يعم فيها الشعور بالإنصاف والتكافل والتضامن والمشاركة الاجتماعية، والتي يتاح فيها لأفراد المجتمع فرص متكافئة لتنمية قدراتهم وملكاتهم ولإطلاق طاقاتهم من مكامنها ولحسن توظيف هذه القدرات والطاقات بما يوفر لهؤلاء الأفراد فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، وبما يساعد المجتمع على النماء والتقدم المستدام، وهى أيضا الحالة التي لا يتعرض فيها المجتمع للاستغلال الاقتصادي وغيره من آثار التبعية لمجتمع أو مجتمعات أخرى، ويتمتع بالاستقلال والسيطرة الوطنية على القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. [2]

يعتبر مفهوم العدالة الاجتماعية من المفاهيم المستحدثة في العصر الحديث، بسبب ذلك لم يتم تداوله كثيرا، وله تعريفات قليلة، ومن هذه التعريفات نذكر "**تعريف الأمم المتحدة للعدالة الاجتماعية**" يمكن فهم العدالة الاجتماعية بشكل شامل على أنها الانصاف والتوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي".[3] **أما** في المعجم الفلسفي فقد عرف مصطلح العدالة الاجتماعية بأنه: "احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف المجتمع بجميع أفراده كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً

---

[1] عبدالنور منصوري، المصالحة الوطنية من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية العلوم السياسية، 2009– 2010م، ص 69.

[2] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، دار الشوق للنشر والتوريع، 2012م. https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx.

[3] جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة، ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011م، ص 39.

متناسبة مع كفاياتهم، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها".[1]

وعرفت العدالة الاجتماعية في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنها: "تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية، لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته".[2] وتعرفها الموسوعة السياسية بأنها: "مفهوم إصلاحي يعبر عن صورة لمجتمع يحقق التضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص الحقيقية بين المواطنين، بحيث تسود الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية". [3]

ثانيا: . أبعاد العدالة الاجتماعية:

إن العدالة الاجتماعية لها مجموعة من الأبعاد المتعددة، يمكن حصرها في ثمانية أبعاد هي:

1) **البعد الاقتصادي:** يتعلق بمدي اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل وملكية وسائل الإنتاج والحصول على الخدمات والمعلومات من دون تمييز، وكذلك قضية إعادة الإنتاج.
2) **البعد السياسي والمؤسسي:** يتصل بقضايا الحريات والحقوق السياسية والتمكين السياسي من خلال مؤسسات تكمل المشاركة الشعبية في صنع القرارات الوطنية.
3) **البعد الاجتماعي:** يتصل بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والاقصاء الاجتماعي، وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام. [4]

---

[1] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ج2، بيروت–لبنان، 1982م، ص 61.

[2] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1982م، ص 134.

[3] الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، "من العين الى القاف"، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، 1985م، ص 131.

[4] عبد الغفار شكري، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م.
https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A.

4) **البعد الطبقي:** يأتي من العلاقة الوثيقة بين النظام الاقتصادي . الاجتماعي وبين العدالة الاجتماعية، وهو يطرح قضية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وما يترتب عليها من لا مساواة هيكلية.

5) **البعد البشري:** ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان وحاجاته، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم.

6) **البعد الجيلي:** يتصل بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعة وتحمل تكلفة التلوث، ولكن أيضا في تحمل أعباء الدين العام.

7) **البعد الإقليمي:** يتصل بالتفاوتات في توزيع الموارد والدخل القومي بين أقاليم الدولة، المتعلق من ثم بدور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها.

8) **البعد الخارجي:** يتعلق بنوعية العلاقات التي تنشأ بين الدولة، والدول الأخرى، ومدي ما تسم به من تكافؤ أو استغلال أو هيمنة، ولا سيما في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة الظالمة. [1]

ثانيا: عناصر العدالة الاجتماعية

تقوم العدالة الاجتماعية على عدة عناصر ومقومات، من أبرزها:

- المحبة، ويقصد بها أن يحب كل شخص لغيره ما يحب لنفسه.
- تحقيق الكرامة الإنسانية. نشر المساواة والتضامن بين جميع أفراد المجتمع.
- احترام وتعزيز مفهوم العدالة الاجتماعية. [2]

رابعا: . المعوقات التي تعترض العدالة الاجتماعية

يعترض تحقيق العدالة الاجتماعية مجموعة من المعوقات من أهمها:

✓ غياب الحرية وانتشار الظلم والفساد والمحسوبية.

---

[1] محمد عبد العاطي، العدالة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، 2016م، ص 34.

[2] غادة الحلايقة، ماهي العدالة الاجتماعية، موضوع، 2018م.
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7.

- ✓ عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد على المستوى المحلي أو الوطني، بحيث يختلف الدخل باختلاف العرق أو الجنس أو غير ذلك. [1]
- ✓ عدم المساواة في توزيع الموارد والممتلكات كالأراضي والمباني بين الأفراد.
- ✓ عدم المساواة في توزيع فرص العمل بأجر.
- ✓ عدم المساواة في الحصول على فرص التعليم، وعلى الخدمات التعليمية المختلفة كالإنترنت والكتب. عدم المساواة في توزيع خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية [2].

المبحث الثالث سياقات ومسارات المصالحة الوطنية لتحقيق العدالة

أولا: . سياقات المصالحة الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية

لن ينقذ ليبيا من وضعها المأساوي والمتفاقم يوما بعد يوم وعاما بعد عام إلا الاشتغال على وضع لبنات وأسس مصالحة حقيقية أعمق وأشمل ، لا تقصي أي لون وأي طيف ، وتتجاوز وتعلو وتسمو على كل التصنيفات المجحفة والمقصية والتي ترتبت على سقوط النظام السابق ، مصالحة تنصهر فيها كل المكونات الليبية بدون استثناء، يلتقي فيها جميع الليبيين ، متمثلون في أعيان المناطق والجهات، وشيوخ ووجهاء القبائل، والنخبة، والكفاءات العلمية والثقافية والقانونية والسياسية، من أجل الوقوف على قاعدة ثابتة وصلبة للوفاق الحقيقي والعميق والشامل؛ وعليه فإنني أرى أن مشروع هذه المصالحة المنتظرة ينبغي أن تنطلق في وقت متزامن وبزخم كبير، وفي إطار أربعة وهي **كالتالية:**

1.: **السياق الاجتماعي:** يجب أن يشكل هذا السياق نقطة الانطلاق في مشروع المصالحة الليبية العميقة والشاملة، نظراً لخصوصية دور المكون اجتماعي الليبي، حيث كان للمنظومة الاجتماعية التقليدية الليبية في فترات مهمة من تاريخ ليبيا كلمة الحسم في لم الشمل ومنع التشظي والحفاظ على وحدة الكيان، وربما يعود السبب لعدم الوصول بعد الى "دولة مؤسسات" حقيقية منذ استقلال ليبيا في خمسينيات القرن الماضي، لذلك ظل المكون الاجتماعي الليبي يلعب دوراً في حل

([1])Daniel Thomas Mollenkamp, Explanation of the Meaning of Social Justice and the Key Principles, Economics. 2022.
https://www.investopedia.com/terms/s/social-justice.asp.

([2]) منى الحديدي، العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.، 2014م، ص 37.

النزاعات والخلافات بين المناطق والقبائل، أو حتى داخل القبيلة والمنطقة بتدخل الأعيان والشيوخ لفض النزاعات حسب الأعراف الموروثة، إن لم تفلح القوانين الوضعية في فض هذه النزاعات؛ [1]لذلك يجب محاكاة هذه الآليات لوضع أساس المصالحة الشاملة التي تحتاجها ليبيا اليوم ،على أن يتم تحديد مكان يناسب الجميع وزمان يتفقون عليه لالتقاء جميع ممثلي المناطق والقبائل من الأعيان والشيوخ ومن يرون فيه الكفاءة ، ويطرح في هذا الاجتماع المشهود كل المسائل العالقة مهما كانت، من الشكاوى والمطالب بدون حرج، في مناخ من المصارحة والمكاشفة والشفافية، وما لا يتم حله بالأعراف يتم إحالته على القانون. على أن تتم مناقشة قضية المليشيات الجهوية والقبلية من حيث إمكانية حلها أو ضمها للجيش، حيث يكون للأعيان والشيوخ كلمتهم بهذا الشأن. [2]

2: . السياق الإعلامي: حيث يجب أن تنطلق كل القنوات الإعلامية المرئية والمكتوبة والإلكترونية في وقت سابق ومتزامن مع بدء الفعاليات الاجتماعية، فيتم بث برامج تحث على المصالحة وتكون ذات خطاب يوجه الى ضرورة التوافق والتصالح بين المكونات الليبية المتنازعة والمتعارضة، عن طريق عرض التجارب العالمية في هذا الخصوص؛ كتجربة جنوب أفريقيا الرائدة في المصالحة، وأيضاً تجربة المغرب، وغيرهما.. يكون ذلك عبر الأشرطة الوثائقية، والبرامج الحوارية، والإعلانات. الخ... [3]

3: . السياق القانوني: حيث ينكب أكفأ الخبراء القانونيين الليبيين من أجل صياغة قرارات وقوانين وفقاً للعدالة الانتقالية التي تتضمن جبر الضرر، وإعادة الحقوق، وعودة المهجرين والنازحين والإفراج عن السجناء وإغلاق السجون التي خارج سلطة الدولة، والاتفاق على الديات والتعويضات المالية، والعض على القلوب والتسامح والعفو ما أمكن ... والاتفاق على تأسيس لجنة مستقلة للإنصاف والمصالحة ويكون من صلاحيات هذه اللجنة:

- صلاحيات التحقيق والاستدعاء.

---

[1] أبوبكر سالم أبوبكر، مقترح للمصالحة اللّيبية العميقة والشّاملة، تحاليل سياسية ، 208م.
https://www.ta7alil.com/%D9%85%D9%82%D8%AA.

[2] عمر حسين الصديق بوشعالة، **تعزيز دور المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار في ليبيا "بين الرؤية والآليات"، منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، طرابلس، 2021م، ص 24.**

[3] أبوبكر سالم أبوبكر، مقترح للمصالحة اللّيبية العميقة والشّاملة، مرجع سباق ذكره.

- صلاحيات واسعة للتحقيق في أنماط انتهاك حقوق الإنسان للسنوات الست أعقبت انتفاضة (2011م).
- صلاحيات إصدار توصيات من ضمنها دفع تعويضات الى المتضررين من الانتهاكات.
- الصلاحية شبه القضائية في منح العفو، في ظروف معينة لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة للذين يبادرون بالاعتراف وطلب الصفح والعفو.

4: . السياق السياسي

والذي أرى أنه يأتي رابعاً وأخيراً ، ويترتب على السياقات السابقة ، لإنه إذا تمت المصالحة بين المكونات الاجتماعية المتنازعة، وتم الاتفاق على الآليات العرفية والقانونية لجبر الضرر وتسوية الحقوق ، حينها يكون الوفاق بين المكونات السياسية مكملا لما سبقه، ويتم الاتفاق بين السياسيين على مختلف اتجاهاتهم ومنطلقاتهم إما من أجل إنجاز اتفاق جديد، يكون هذه المرة على أسس أقوى اجتماعيا وانطلاقاً من أرضية وفاق عميق حقيقي، أو تعديل "اتفاق الصخيرات" "اتفاق برلين" وفق أجواء أفضل، أو الاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية على قاعدة صلبة لمصالحة حقيقية وعميقة وشاملة. [1]

ثانيا: . مسارات المصالحة الوطنية لتحقيق العدالة الاجتماعية

يحتاج تحقيق عملية المصالحة الوطنية في ليبيا إلى تطبيق عدد من المسارات والضمانات والسبل التي تتناسب مع معطيات الواقع الليبي، وهو موضوع ليس بالسهل تحقيقه من دون أن يكون لدى القائمين على الأمر إلماماً كبيراً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني والثقافي في المجتمع والدولة والمعنيين، ولعل أهم هذه المسارات:

1. **الحوار الوطني**، يعد الحوار قيمة حضارية سامية، ومظهرا للرقي الإنساني، وجسر التواصل بين الناس، وتربية النفوس على قبول النقد والمراجعة، وتهيئتها للاعتراف بالآخر واحترامه، وتقبل الفكرة المقابلة بعقلانية وواقعية.

[1] أ محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11، 2017م، ص 37.

فهو الأسلوب الأمثل لاحتواء الخلاف على أنه ظاهرة طبيعة، والحوار هو محادثة بين طرفين حول موضوع محدد لكل منهما وجهة نظر خاصة به أو التعصب بطريق يعتمد على العلم والعقل مع استعداد الطرفين كليهما لقبول الحقيقة ولو ظهرت على يد الطرف الاخر.

إن الحوار هو الأسلوب الذي يجب يتبع لكي تقضي على المشاكل أو على الأقل للحد من النزاعات بين القري والمدن الليبية، لأن الاقتتال والصراع لا يحل المشاكل وإنما الحل الوحيد والطريق الأمثل هو الحوار الوطني ومن ثم الصلح والتصالح وبعدها تحقيق مصالحة وطنية شاملة. [1]

كما إن الحوار الوطني يتم من خلاله طرح القضايا والمشكلات التي تواجه المواطن العادي والجماعات وكافة فصائل الدولة ويتم من خلال الحوار الوطني تبادل الآراء ووجهات النظر المختلفة بهدف الوصول لرأي موحد صحيح والاتفاق عليه يدعم مصالح الوطن والمواطن مع تجنب كافة المصالح الحزبية والشخصية الفردية، والاجتماعات والحوارات الوطنية أمر هام وضروري لتحقيق أهداف الدولة المنشودة ودعم المواطن وحقوق المواطنة. [2]

إن إنجاز الحوار الوطني على الوجه الأكمل في المجتمع يحقق الكثير من المصالح والأمور المحمودة سواء للفرد والجماعات على حد سواء ومن تلك الآثار الإيجابية نذكر ما يلى:

- دعم استقرار الوطن ودعم نظام الحكم في الدولة.
- تجنب الخلافات والاختلافات في الآراء بين أطياف الشعب.
- العمل على تحقيق مصالح موحدة وهي مصلحة الوطن والمواطن.
- سبيل مضمون لتحقق الأمن والأمان والاستقرار في المجتمع.
- وضع حد لكافة الخلافات والنزاعات الموجودة بين أطياف الشعب.
- الظهور بصورة لائقة متحضرة أمام الدول المجاورة وتحسين علاقتنا بهم. [3]

---

[1] أحمد عدنان عزيز، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي ابن أبي طالب، ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007م ص 78.

[2] عبدالله بن ناجي تا مبارك، قراءة في مفهوم الحوار الوطني، مركز الجسور لدعم جوار الحضارات، 2020م. http://www.siironline.org/alabwab/josoor/html.

[3] محمد إسماعيل، دراسة: أجندة الحوار الوطني مدخل لترسيخ مفهوم الدولة الوطنية، اليوم السابع، سياسة، 2022م. https://www.youm7.com/story.

2. **تطبيق العدالة الانتقالية**، يتطلب تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا أن تتحقق العدالة الانتقالية وتطبيقاتها بالصيغة الديمقراطية التصالحية وليس بالصيغة الجزائية العقابية ولا الثأر الانتقام، لأن الأولى هي الصيغة الأكثر ملائمة لضمان المصالحة الوطنية الحقيقية، وعند تحقق العدالة التصالحية ستكون دعماً للعدالة الانتقالية التي تمثل الركن الأول من بين أركان المصالحة الوطنية الثلاث المتمثلة بـ "العدالة والحقيقة والتعويض". [1]

تعتبر تطبّق العدالة الانتقالية أمر ضروري وُملح في ليبيا التّي شهدت نزاعات مسلحة وحروب أهلية. وبالتالي فهي تهدف إلى إعادة كرامة الضحايا الذين تعرضوا إلى أبشع الجرائم دون محاكمة أو الاختفاء القسري... الخ، من خلال جبر الضرر وتعوّضهم، من جهة، وبناء الثقة بين الجماعات المتحاربة وتحقّق المصالحة بين المعتدين والضحايا، ومن جهة أخرى، بهدف إعادة بناء المؤسسات، التي تتطلب تحقّق الديمقراطية وبالتالي بناء عالقة جديدة بين السكان، على أنٌ تم ذلك دون إقرار الممارسات التي ترقى إلى الإفلات الكلي أو الجزئي من العقاب وتكريس حكم القانون، الأمر الذي يستدعي إعادة بناء دولة القانون وذلك من خلال:

أ الالتزام بالقواعد الدولّة للعدالة والإنصاف.

ب ترسّخ مبادئ سٌادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ت إصلاح منظومة العدالة وضمان استقلالها. [2]

1) الاستفادة من الروابط والقيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تربط أبناء المجتمع الليبي لدعم عملية المصالحة الوطنية، وبخاصة في ظل وجود نسيج اجتماعي متماسك يساهم في دعم الحملة لمواجهة التطرف والإرهاب.

4) **تغليب المصلحة الوطنية**، يجب تمسك جميع الأطراف والجهات المعنية بتغليب المصلحة الوطنية والنأي عن المصالح والأهواء الشخصية والتخلص من المكابرة والمغالبة التي تؤجج الثأر والانتقام، واستحضار النية الصادقة من أجل إصلاح ذات البين وترسيخ التسامح والعفو وبلوغ المسار الصحيح للديمقراطية.

---

[1] بوكر صبرينة، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، مجلة الجزائرية للدراسات السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014م، ص 107.

[2] عبد الواحد بلقصيري، إشكالية السياسة والعدالة الانتقالية بالمغرب،2007م.
http ://www.alhewar.org/debat/show.art.asp? aid.

5) اشتراك جميع القوى الفاعلة في المصالحة، يجب أن تكون المصالحة الوطنية بين القوى الفاعلة في المجتمع الليبي على تنوعها سواء كانوا داخل العملية السياسية أم خارجها، كون المصالحة هي تسوية تاريخية تنهي الخلاف الليبي – الليبي، الأمر الذي يتطلب أن تكون صيغة الحل شاملة وتدخل فيها جميع أطراف الأزمة.

6) بناء الثقة بين كل الأطراف، كون المصالحة في حدها الأدنى حالة تستطيع فيها الأطراف المختلفة والمتصارعة أن تثق ببعضها البعض وكذلك المواطنون، الأمر الذي يعني ضرورة توفر الالتزام الكافي بالمعايير والقيم التي تتطلبها المصالحة الوطنية، وكذلك توفر الثقة الكافية فيمن يديرون المؤسسات الحاكمة بأنهم ملتزمون بتلك المعايير والقيم، فضلاً عن الثقة بالتزام أبناء الوطن بها. [1]

([1]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011 ،المستقبل العربي، بيروت، العدد 431، 2015م ،ص103.

الخاتمة

يمكن القول إن المصالحة الوطنية تحمل من الأهمية الكثير للمجتمعات والدول التي تمر بمرحلة من الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية، والحال الذي ينطبق على ليبيا مجتمعاً ودولةً، ويجب أن تحظى المصالحة الوطنية باهتمام كبير يتجسد بتحقيق وتطبيق العدالة الاجتماعية، لا سيما أن المجتمع الليبي بكل أطيافه وتنوعاته له القابلية على العفو والتصالح والصفح بين أفراده الذين يرتبطون بمشتركات كثيرة تتراوح بين العرق والدين والثقافة والتاريخ والهوية الوطنية المشتركة هذا قدر تعلق الأمر بالمجتمع.

كما إن العدالة الاجتماعية هي نظام اجتماعي اقتصادي مركب. هدفه إحداث العدل بين طبقات المجتمع الواحد لدرء مخاطر الصراع الطبقي والشرائحي وتحقيق نظام عادل. وأما عن توزيع الثروات، فهو النسق الذي تختاره المجتمعات العادلة في معاملة أفرادها فيما يتعلق بتوزيع الموارد وتوفير حصة تشاركية لكل مواطن، ذلك العامل الآخر الذي يحصل على التضامن الاجتماعي إما كفالة وإما دعما.

النتائج

توصلت هذه الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. إن المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي؛ يهدف إلى استعادة السلم والأمن الاجتماعي في الدولة من ناحية، وإلى المحافظة على الاستقرار السياسي من ناحية أخرى
2. إن العلاقة بين العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية علاقة مباشرة وذات صلة قوية ذلك إن التوزيع العادل للثروات والفرص المتكافئة في التعليم والصحة والامتيازات والحقوق السياسية دون تفرقة هو أساس العدالة الاجتماعية.
3. لتحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا ينبغي أن يصل المجتمع إلى درجة عالية من الوعي عن طريق تحصل الإرادة والإدراك لفكرة المصالحة الوطنية.
4. العدالة الاجتماعية هي تلك الحالة التي ينتفى فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة أو السلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعيا بين الأفراد والجماعات
5. يجب إجراء المصالحة في مناخ من الشفافية وسيادة القانون، وتحري الحقيقة كاملة وكشف المظالم لضمان عدم تكرار الانتهاكات.

التوصيات:

1. العمل على إيجاد أرضية توافقية يمكن من خلاها الانطلاق في "معركة" المصالحة الوطنية، والأرضية هذه هي المبادئ الحاكمة التي يجب أن تكون في حلّ الاختلافات بكل صيغها وأشكالها، ضمن إطار قانوني أو دستوري، ينتج من القاعدة "المجتمع"، وتتبنّاه الدولة أو الحكومة من حيث الضامن والراعي له لا أكثر.
2. دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية من أفراد وجماعات ومنظمات بهدف إقناع المترددين أو المعارضين بأهمية المصالحة الوطنية، وأنها هدف وطني لابد من بلوغه، وهذا من شأنه أن يُنتج مقاربة فعالة لتمكين العلاقات السليمة بين أعداء الأمس.
3. يجب أن تتم جهود المصالحة وفقا لمنهج علمي وطريقة مدروسة تتولاها مفوضية عليا

"للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" يتمتع أعضاؤها بالحياد والاستقلال، تعمل من خلال أطر قانونية واضحة على نحو يؤدي إلى وقف الصراعات، وتحقيق العدل وصولا إلي مصالحة وطنية حقيقية وشاملة.

4. ضرورة العمل على بناء وتأسيس إعلام موضوعي ومحايد، يساهم في إشاعة روح التسامح ونبذ العنف ونشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي، واحترام الرأي والرأي الآخر، ودعم مشروع المصالحة الوطنية، ويلتزم بالثوابت السياسية والاجتماعية والثقافة الوطنية السليمة.
5. ضرورة العمل على الشروع في حوار وطني ليبي حقيقي يشمل كافة أطياف الشعب الليبي، وتُطرح من خلاله أبرز القضايا الخلافية، للوصول إلي مصالحة وطنية شاملة.

المراجع:

(1) فضيلة حاج محمد، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور عولمة الامن وتحولات القوة العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، الجزائر، 2017م، ص ص 326–328.

(2) حنان عز العرب خالد، دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الافريقية. القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015م، ص 37.

(3)عبد الحسين شعبان، الصفح والمصالحة، مجلة يتفكرون، العدد 6، الرباط ، 2014م، ص6.

(4) سامي أبو عجيلة عيسى واخرون ، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ، مجلة دراسات الانسان والمجتمع ،العدد السادس ، 2018م، ص 28.

(5) عمر عبد الحفيظ شنان، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية: المفاهيم والتطبيقات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015م، ص 100.

(6) ابتسام سالم خليفة، انعكاس المصالحة الوطنية عبى السلم الاجتماعي في ليبيا، ورقة عمل مقدم إلي مؤتمر العملي الثالث للمصالحة الوطنية كلية الآداب جامعة الزاوية 12–13 ديسمبر 2021م. ص 508.

(7) عبد المجيد أحمد بيوك، أهم مقومات المصالحة الوطنية، 2012م.
.http://www.shaffaflibya.com
(8)Sanam Naraghi Andrlini, Camille Pampell Conaway & Lisa Kays: "Transitional justice and reconciliation", p. 11.
line http://tavaana.org/sites/default/files/49_transitional_justice.pdf .
(9) عبدالنور منصوري، المصالحة الوطنية من منظور الامن الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية العلوم السياسية، 2009– 2010م، ص 69.
(10) إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية: من شعار مبهم إلى مفهوم مدقق، دار الشوق للنشر والتوريع، 2012م.
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx.
(11) جون رولز، نظرية في العدالة، ترجمة، ليلى الطويل، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2011م، ص 39.
(12) جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ج2، بيروت–لبنان، 1982م، ص 61.
(13) أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1982م، ص 134.
(14) الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية،، "من العين الى القاف"، ج4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان، د.س، 1985.
(15) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات، مركز الاسكندرية للكتاب، قويسنا، مصر، 2005م، ص 37.
(16) عبد الغفار شكري، العدالة الاجتماعية في الوطن العربي في ضوء الإخفاق التنموي والديمقراطي والأمني، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018م.
https://caus.org.lb/ar/%D8%A.
(17) محمد عبد العاطي، العدالة الاجتماعية، مجلة المستقبل العربي، العدد 448، 2016م، ص 34.
(18) غادة الحلايقة، ماهي العدالة الاجتماعية، موضوع، 2018م.
https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7.
(19) Daniel Thomas Molenkamp, Explanation of the Meaning of Social

Justice and the Key Principles, Economics. 2022.
https://www.investopedia.com/terms/s/social-justice.asp.

(20) منى الحديدي، العدالة الاجتماعية والأمن الإنساني، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.، 2014م، ص 37.

(21) أبوبكر سالم أبوبكر، مقترح للمصالحة اللّيبية العميقة والشّاملة، تحاليل سياسية ، 208م.
https://www.ta7alil.com/%D9%85%D9%82%D8%AA.

(22) عمر حسين الصديق، تعزيز دور المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار في ليبيا "بين الرؤية والآليات"، منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، طرابلس، 2021م، ص 24.

(23) أبوبكر سالم أبوبكر، مقترح للمصالحة اللّيبية العميقة والشّاملة، مرجع سباق ذكره.

(24) أمحمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11، 2017م، ص 37.

(25) أحمد عدنان عزيز ، العدالة الاجتماعية عند الإمام علي ابن أبي طالب، ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2007م ص 78.

(26) عبدالله بن ناجي تا مبارك، قراءة في مفهوم الحوار الوطني، مركز الجسور لدعم جوار الحضارات، 2020م.
http://www.siironline.org/alabwab/josoor/html.

(27) محمد إسماعيل، دراسة: أجندة الحوار الوطني مدخل لترسيخ مفهوم الدولة الوطنية، اليوم السابع، سياسة، 2022م.
https://www.youm7.com/story.

(28) بوكر صبرينة، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، مجلة الجزائرية للدراسات السياسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014م، ص 107.

(29) عبد الواحد بلقصيري، إشكالية السياسة والعدالة الانتقالية بالمغرب،2007م.
http ://www.alhewar.org/debat/show.art.asp? aid.

(30) محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد العام 2011 ،المستقبل العربي، بيروت، العدد 431، 2015م ،ص103.